

الأصول في النحو

الضرب الثاني في التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم : .
تقول : جاءني القومُ أجمعون وجاءني القومُ كلهُم وجاءوني أجمعون وكلهم وإن المال لكَ أجمع أكتعُ ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك : مررتُ بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع .
ولا يجوز بزيدٍ أجمع ولا بزيدٍ كلّه وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة .
وأجمعون وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على كل مضمّر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول : رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين لا يجوز أن يلي رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً فلما قويت في الإتياع تمكنت فيه وصلاح ذلك في (كُـلٌّ) لأنها في معنى (أجمعين) في العموم وذلك قولك : إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها العموم وذلك مخالف لمعنى نفسه وأنفسهم لأن أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت : مررتُ بهم كلّهم فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول : مررت بدارك كلها ولا تقول : مررت بزيدٍ كله ولو قلت : أخذت درهماً أجمع لم يجزّ لأن درهماً نكرة وأجمع معرفة كما لا يجوز : مررت برجلٍ الظريف إلا على البدل ولا يجوز البدل في (أجمَعُ) لأنه لا يلي العوامل ولكن يجوز أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله .
فأما : قولهم : مررت بالرجلِ كُـلُّ الرجلِ فقال أبو العباس معناه : مررت بالرجلِ المستحقّ لأن يكون الرجلَ الكاملَ لأنك لا تقول : ذاك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جنبه وشجاعتَه وما أشبه ذلك فإذا